



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة السادسة – العدد الخامس عشر – أبريل 2022

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى

غدي حسن قنديل

باحثة في الشؤون الآسيوية

مقدمة

التفت العالم بأسره لمنطقة آسيا الوسطى في لحظة فارقة من تاريخ المنطقة، عقب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان وتسلم حركة طالبان زمام السلطة في البلاد؛ ما أشعل الاهتمام الإقليمي والدولي بتلك البقعة المنسية منذ سنوات، إلى حد دخولها ضمن المخطط الإيراني والتركي للهيمنة على ثروات المنطقة. وتنطوي مصلحة إيران بآسيا الوسطى -كجزء من سياسة حكومة إبراهيم رئيسي الجديدة- في الاستفادة الاقتصادية، ولا سيما بعد قبول عضوية إيران بمنظمة شنغهاي للتعاون في سبتمبر 2021م؛ الأمر الذي ينصب في خطة إيران للانفتاح على دول آسيا الوسطى اقتصادياً. لكن هذا السعي يواجه تركيا كطرف فاعل في صراع النفوذ بالمنطقة، وعلى الرغم من انعدام الارتباط الجغرافي بين تركيا ومنطقة وسط آسيا، لا تكف أنقرة عن استغلال أدواتها المختلفة بغية تحقيق التوغل المنشود؛ لكون نجاح تركيا في توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية بدول آسيا الوسطى يعني استطاعتها المنافسة بقوة إقليمية بالمنطقة.

يُلاحظ أنَّ منطقة آسيا الوسطى أصبحت ساحةً جديدةً للتنافس بين إيران وتركيا، على غرار سوريا وليبيا وشرق المتوسط والبحر الأسود؛ ما يستوجب تحليل أسباب اهتمام الدولتين بتوظيف المعطيات الاقتصادية والجغرافية والثقافية، التي تربط كلا منهما بشعوب آسيا الوسطى، وحرص كلتا الدولتين على تقديم نفسيهما كنموذج يُحتذى به في المنطقة. ولا شك أنَّ المتغيرات الجديدة التي شهدتها منطقة آسيا الوسطى في المرحلة الأخيرة، تُعيد إلى الأذهان إشكاليات الصراع بين إيران وتركيا على النفوذ في بقعة مختلفة، رغم تمايز مقوّمات التنافس السياسية والاقتصادية والجغرافية بين البلدين؛ في ظل جملة من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعوق خططهم للهيمنة على المنطقة، وتُضيق من خيارات إيران وتركيا؛ ما يدفع إلى محاولة الإجابة عن التساؤل حول ماهية العلاقة بين إيران وتركيا في وسط آسيا، عبر استعراض دوافع الاهتمام بالمنطقة والمقارنة بين مطامع البلدين فيها، وانعكاس ذلك على الإستراتيجية المُنهجة لبسط النفوذ الإيراني والتركي هناك، مع ما يتطلبه ذلك من تحليل العلاقات الثنائية بين الدولتين، في ظل القواسم المشتركة والقضايا المتشابكة، وما يطرحه ذلك من فرص وتحديات.

أولاً: أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لإيران وتركيا

لا يوجد اتفاق في أدبيات الجغرافيا السياسية حول تعريف محدّد لدول آسيا الوسطى، باستثناء الاتفاق على أنّها تقع في قلب القارة الآسيوية، إذ تباينت الاتجاهات التي تُحدّد تلك المنطقة بين التضييق والتوسيع. غير أنّ النظام الدولي حصرَ منطقة آسيا الوسطى في الدول الخمس ذات الأغلبية المسلمة، وهي: كازاخستان، وتركمانستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، ولهذا أُطلق عليها اسم «الستانات الخمسة»، وسُمّيت كذلك بتركستان الغربية. ورغم الجدل حول حدود منطقة آسيا الوسطى، فإنه لا يوجد أي خلاف على المكانة الإستراتيجية لتلك الدول، التي وضعتها وسط مجموعة من التكتلات السياسية المؤثرة إقليمياً ودولياً. يعود هذا إلى أكثر من جانب، فعلى المستوى الجغرافي تقع المنطقة على تماس مباشر مع روسيا والصين وإيران، وتطل على شبه القارة الهندية، هذا بجانب المساحة الكبيرة التي تتربّع عليها منطقة آسيا الوسطى، بحوالي 4 ملايين كم مربع؛ الأمر الذي دفع القوى العظمى إلى إقامة قواعد عسكرية لحماية مصالحها بتلك الدول؛ وبناءً على هذا، أقيمت في ثلاث من هذه الدول ثماني قواعد عسكرية أجنبية؛ ففي طاجيكستان أربع قواعد؛ اثنتان روسيتان، واحدة هندية، وأخيرة فرنسية، وفي أوزبكستان قاعدتان؛ أمريكية وألمانية، وفي قيرغيزستان قاعدتان؛ روسية وأخرى أمريكية افتتحت نهاية عام 2001م، وكان لها دورٌ كبير في خطة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب بالمنطقة؛ لقربها من الحدود الروسية والصينية والأفغانية والإيرانية¹.

وعلى الجانب الاقتصادي، تتمتع منطقة آسيا الوسطى بإطلالة حيوية على بحر قزوين الغني بموارد الطاقة، وخطوط أنابيب الغاز والنفط من الشرق الأوسط وقزوين باتجاه الصين أو منها باتجاه البحر الأسود إلى تركيا ودول البحر المتوسط، أو باتجاه الخليج العربي عبر إيران، إذ تحظى دول آسيا الوسطى بثروات هائلة، من الغاز الطبيعي والنفط بالإضافة إلى ثروات ضخمة من المياه العذبة، واحتياطيات كبيرة من المعادن والقطن والفحم؛ ما يجعلها أحد أغنى مناطق العالم بامتياز، وتصل احتياطيات الجمهوريات الإسلامية إلى أكثر من 150 مليار برميل من النفط، وهو حوالي 27% من إجمالي احتياطيات النفط العالمي، وتمتلك احتياطياً من الغاز الطبيعي بأكثر من 75 ألف مليار متر مكعب؛ ما يمثل 34% من الإجمالي العالمي. كما أن طاجيكستان وحدها تملك منابع ضخمة للمياه تمثل حوالي 60% من منابع المياه بآسيا الوسطى، بجانب امتلاك المنطقة قاعدةً صناعيةً ضخمة عبر العديد من منشآت الصناعات العسكرية الثقيلة والخفيفة². ونتيجةً لتلك الأهمية الجيوإستراتيجية التي تحظى بها منطقة آسيا الوسطى، أصبحت ساحة صراع حول بسط النفوذ بين اللاعبين الإقليميين والدوليين؛ الأمر الذي خلق بدوره عدداً من الأزمات السياسية والاقتصادية، التي انعكست على شرعية الأنظمة السياسية داخل الجمهوريات الخمس، وشجعت على التنافس؛ ولا سيما التنافس الإقليمي الإيراني-التركي.

خريطة (1): منطقة آسيا الوسطى



Source: The Colombo Plan DAP, (15 August 2019), Accessed 16 February 2022, <https://cutt.ly/LDEtwPN>

وحظيت دول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي بموارد طاقة متعددة جعلتها منطقة صراع بين القوى المختلفة، لذا وجدت إيران في استقلال دول آسيا الوسطى عاملاً أساسياً في تغيير المحيط الجيوسياسي لها، حيث منحها موقعاً متميزاً بإمكانيات جديدة لتصبح دولة عبور لطريق الحرير الجديد عن طريق استغلال جغرافية دول آسيا الوسطى الحبيسة عن البحار المفتوحة، ومن ثمّ، حاولت إيران أن تكون منفذها إلى المياه الدولية وإلى العالم بالتبعية، وبهذا تخلق طهران عمقاً إستراتيجياً في هذه المنطقة الحساسة.

لذلك؛ استثمرت إيران موقعها الجغرافي في نقل النفط عبر خطوط أنابيب، بوصفها أقصر الطرق لنقل النفط من بحر قزوين عبر أراضيها، وعلاوةً على هذا تنقل إيران نفط تركمانستان وكازاخستان إلى شمال إيران للاستهلاك المحلي، بينما تقوم بتصدير كميةٍ مُماثلة من موانئها الجنوبية لصالح دول آسيا الوسطى، إذ تسعى لتوفير ممر طاقة لنقل صادرات دول المنطقة عبر الأراضي الإيرانية باتجاه الخليج العربي، ومن ثمّ إلى الأسواق العالمية. نتيجةً لهذا؛ حققت إيران مكاسباً اقتصادية وقفزات تجارية ملموسة في شراكتها مع الجمهوريات الخمس، وهو ما قد يحقق لإيران انفراجةً جديدة، في ظل العزلة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد.³

أما تركيا، تتجلى أهمية منطقة آسيا الوسطى في كونها المتغيّر الجيوسياسي اللازم، الذي يمثل مفتاح الطموح التركي بالتمدد في الفضاء التركياني، وعلى تخوم الحدود الجنوبية لروسيا. فالتركز في آسيا الوسطى يتيح النفوذ الأكثر سهولةً والأقل تكلفةً على العمق الحيوي الروسي في الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، علاوةً على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب. لذا؛ فإنّ النموذج التركي الذي يطمح إليه رجب طيب أردوغان لا يمكن أن يتحقق، إلا من خلال علاقات إستراتيجية وثيقة مع دول آسيا الوسطى.

فضلاً عن هذا، فإنّ سيطرة تركيا على موارد آسيا الوسطى تعني التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوروبي، إذ تسعى تركيا لاستغلال علاقاتها بدول آسيا الوسطى، في الاستفادة من موارد الطاقة التي تمتلكها المنطقة، والتخلص من تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة، خصوصاً أنّ تركيا تستورد 60% من الغاز والنفط من روسيا، وهو ما دعمته الولايات المتحدة الأمريكية ببناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي، عبر خط باكو-جيهان؛ تفادياً لمروره عبر الأراضي الروسية أو الإيرانية، ومن ثمّ، يمثل التحرر التركي في مجال الطاقة قوةً أكبر لتركيا تجاه منافسيها في المنطقة.⁴

ثانياً: أدوات تركيا واستراتيجية إيران للهيمنة على دول آسيا الوسطى

سعت تركيا للعمل على تعزيز قوتها الإقليمية، بعد سوريا وليبيا وشرق المتوسط والبحر الأسود والقوقاز، في منطقة آسيا الوسطى؛ حتى تثبت لواشنطن أنها جديرة بأن تكون الحليفة المثلّى لها في المنطقة. بينما سعت إيران لتجاوز المفهوم التقليدي للأمن الإقليمي، بالوقوف ضد محاولات القوى الإقليمية والدولية الأخرى لاكتساب نفوذ ثقافي وأيديولوجي في محيط طهران الجغرافي المتمثل في وسط آسيا. ومن هذا، اعتمد البلدان على عدد من الأدوات لدعم مصالحهما في آسيا الوسطى، كما سيوضح فيما يلي:

1. منهجية إيران لتعزيز النفوذ في دول آسيا الوسطى

بدلاً من محاولة إيران تصدير ثورتها لبلدان آسيا الوسطى، ركزت على تقديم المساعدة التقنية والمالية وتوسيع العلاقات الثقافية، كمحاولة للتقارب مع دول آسيا الوسطى القلقة من نظام الحكم الديني في إيران، ومن المحاولات السابقة لتقويض الحكومات المجاورة في الشرق الأوسط؛ لذا انتهجت إيران منهجيةً مغايرةً للتعامل مع حكومات دول آسيا الوسطى.⁵

وفي ضوء هذا، اعتمدت إيران في منهجيتها الجديدة على عدّة أدوات، الأولى تعلقت باستغلال الأبعاد الثقافية والدينية المشتركة للتقارب من تلك الدول الإسلامية، غير أنّ تلك الوسيلة كان هدفها الأكبر الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، بينما ارتبطت الأداة الثانية للمقاربة الإيرانية بتعزيز العلاقات الخارجية مع هذه الدول، بعد إدراك طهران أنّ التقارب الديني يواجه مخاوف كبيرة من تنامي الدور الإيراني وسط آسيا، فيما كانت الأداة الثالثة لتعزيز نفوذ إيران في دول آسيا الوسطى هي التعامل بواقعية مع تلك الدول، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي، وتقوية شبكة المصالح المتبادلة بين الجانبين.⁶

وفي هذا السياق، عدت إيران أنها القوة المؤهّلة للعب الدور القيادي والإقليمي الجديد في آسيا الوسطى، واستغلت أدواتها الجغرافية في التقارب من دول آسيا الوسطى. فمن بين دول الجوار، تحتل إيران موقعاً جغرافياً متميّزاً، إذ تمثل ممراً آمناً لتلك الدول إلى المياه والبحار المفتوحة من الخليج العربي وبحر عُمان، ولكونها تمتلك شواطئ مشتركة مع أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان على بحر قزوين الغني بمصادر الطاقة، فهي تمثل الطريق الأسرع والأكثر أماناً والأقل تكلفةً نحو الأسواق الدولية لاقتصاديات آسيا الوسطى.⁷

فضلاً عن هذا، يلعب العامل الاقتصادي دوراً بارزاً في علاقة إيران بدول آسيا الوسطى، إذ سعت طهران إلى إقامة استثمارات ضخمة بمجال البنية التحتية، خاصة

في طاجكستان، كما سعت إلى إحياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي تأسست عام 1985م، وقادت إيران المحادثات من أجل ضم أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان إلى المنظمة، وانصبَّ هدف المنظمة على تحقيق التعاون والتنسيق بين إيران ودول آسيا الوسطى ذات الأهمية الإستراتيجية والثروة النفطية الاحتياطية الهائلة.

ولتحقيق التعاون الاقتصادي، أقامت إيران خط سكة حديد لربط وسط آسيا بشبكة الطرق الإيرانية وبميناء بندر عباس على الخليج، ومنحت تسهيلات مرور وترانزيت لتجارة هذه الدول⁸. واستطاعت طهران أخيراً في سبتمبر 2021م الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تأسست عام 2001م كمنظمة حكومية دولية تستهدف معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية عبر أوراسيا؛ ما يفتح الأبواب أمامها لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بدول تلك المنطقة.

وفي هذا الصدد، نجد أن كل دولة من دول آسيا الوسطى لديها علاقة خاصة مع إيران، إذ تأتي كازاخستان في المرتبة الأولى في هذه العلاقات، حيث تدشن إيران عدّة مشاريع تمنحها قوة أكبر في البلاد، خاصة في قطاع نقل البضائع وتبادل النفط. فضلاً عن هذا، فإن كازاخستان واحدة من أكبر مصدري الحبوب إلى إيران، وتأمل في أن تزيد من حضورها من خلال المواصلات البحرية، وبناء محطات لتوزيع الحبوب في الموانئ الإيرانية. وبالنسبة إلى كازاخستان، تُعد إيران شريكاً مهماً في القارة الآسيوية، إذ تركز هذه الشراكة على محورية دور إيران الإقليمي، والحاجة الاقتصادية لتعزيز العلاقات على المستوى الاقتصادي⁹.

وتأتي طاجيكستان كأهم دول آسيا الوسطى -وفقاً للطموحات الإيرانية- إذ تُضاف إلى أجندة الامتدادات الفارسية في آسيا الوسطى، من خلال اعتماد إيران على الروابط الثقافية والتكوين الديمغرافي لطاجيكستان، فليس فقط لهيمنة الإسلام في البلاد دون منازع، بل لأن غالبية سكان طاجيكستان ينتمون إلى أصول فارسية مقارنة بسكان بقية الجمهوريات الأخرى بآسيا الوسطى، فضلاً عن كون اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية للبلاد، وأخيراً بسبب انتشار الصراع العرقي في المنطقة، وحرص الطاجيك الذين تجمعهم مع الشعب الإيراني أواصر ثقافية وتاريخية على سيادة العرق الفارسي وسيطرته على السلطة في طاجكستان.

لكن علي الرغم هذه المشتركات العرقية والتاريخية بين البلدين، فإن العلاقة بينهما شهدت توترات عدّة؛ بسبب محاولات إيران نشر أيديولوجيتها وفكرها الثوري في طاجيكستان عبر نشر الفكر الشيعي الإيراني، الذي تأثر به عدد كبير من مسلمي طاجيكستان داخل العاصمة وبعض المدن الطاجيكية، من خلال المساعدات الإنسانية التي تبنتها طهران هناك، إذ تمّ افتتاح فرع لمؤسسة الخميني الخيرية في العاصمة

الطاجيكية، وبعد فترة وجيزة أنشأت طهران مراكز ثقافية تقوم بنشر أفكارها وأيديولوجيتها من خلال استقطاب الشباب الطاجيكي بتوزيع الكتب وإقامة المسابقات الثقافية وتسهيل رحلات الشباب إلى إيران¹⁰. غير أن النهج الإيراني في طاجيكستان يواجه النفوذ التركي الذي تسعى أنقرة لترسيخه، من خلال تعزيز العلاقات بينها وبين طاجيكستان في عدة مجالات، أبرزها: التجارة والثقافة والأمن والتعليم. ولم تكتفِ تركيا بهذا التوغل؛ بل سعت مؤخرًا إلى لعب دور الوساطة في الصراع على الحدود بين طاجيكستان وقرغيزستان، ودعت الطرفين إلى تسوية النزاع واستئناف المفاوضات بشأن ترسيم حدود دولة طاجيكستان مع قرغيزستان¹¹.

وبينما اعتمدت إيران على القواسم التاريخية والثقافية المشتركة مع أوزبكستان في تعزيز علاقاتها الاقتصادية بالبلاد وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين إيران وأوزبكستان، سجّل حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2021م زيادةً طفيفة بواقع 2,5% مقارنةً بعام 2020م. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ طهران لا تزال طامحةً في ترسيخ علاقاتها مع أوزبكستان، في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ومجال الشحن والنقل والترانزيت، رغم عدم التجاوب الواضح من قبل أوزبكستان، ويعود هذا لخوف النظام الأوزبكي من أي قوة إقليمية منافسة؛ ولا سيّما إن كانت إسلامية ثورية مثل إيران، كما أنّ النظام الأوزبكي لا يزال يحرص على علاقات وثيقة مع النظام الأمريكي، لذا فإنّ أي تعاون سيحدث مع إيران، ربما يؤدي إلى توتر علاقة أوزبكستان بالولايات المتحدة، وهو ما سيعوق إقامة علاقة وثيقة بين إيران وأوزبكستان.

أما تركمانستان، فقد عدتها إيران حليفها الرئيس في آسيا الوسطى، ووثّقت علاقة التبادل التجاري معها، حيث تُعدّ إيران سادس أكبر شريك تجاري لتركمانستان، وحرصت إيران على توقيع أكثر من 100 وثيقة رسمية معها في العديد من مجالات التعاون، واتفق البلدان على توقيع وثيقة تعاون شاملة، كما وافقا على إعادة فتح طريق العبور للشاحنات عند أربع نقاط حدودية، على الرغم من سياسة تركمانستان العدائية في الآونة الأخيرة ضد إيران، التي بدأت من تغييرها لتعريفات تصدير الغاز الذي تبيعه لإيران بشكل مستمر، وتضييقها على الأقلية الشيعية في البلاد، ودعمها لنظام «طالبان» بأفغانستان، ومع ذلك لا تستطيع إيران معاداتها؛ لأنها شريك أساسي في الغاز، وبوابة إيران الجغرافية إلى آسيا الوسطى¹².

وعلى خلاف باقي دول آسيا الوسطى، لم تشهد العلاقات بين إيران وقرغيزستان تطوّرات ملحوظة منذ نشأة العلاقات الدبلوماسية في تسعينات القرن الماضي، إذ حافظ البلدان -رغم تحسُّن علاقات قرغيزستان مع تركيا وإسرائيل- على تعاون محدود في مجالات النقل والجمارك والبنوك والتعليم والسياحة¹³، لكن مؤخرًا بسبب انضمام

طهران لمنظمة شنغهاي، زادت أهمية قرغيزستان لإيران؛ لكونها ستمثل جسراً يصل إيران بمنطقة شنغهاي وفضاء أوراسيا.

ومما سبق، يتضح استيعاب إيران للخلل المنهجي الذي اتبعته في سياستها مع دول الشرق الأوسط، لذا عدلت من سياساتها تجاه آسيا الوسطى، لتتحول إلى بناء الشراكات الاقتصادية وزيادة معدلات التجارة كمدخل براغماتية لزيادة نفوذها وسط آسيا، غير أنّ الإشكاليات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد تُضيّق من خيارات إيران، كما أنّ نموذجها الاقتصادي المعزول دولياً لا يشجّع دول آسيا الوسطى على الانخراط معها بمشاريع الطاقة بشكل كبير، على الرغم من ذلك نجد التوجّه الإيراني للحكومة الجديدة دائب السعي إلى الاتجاه شرقاً تجاه وسط آسيا عبر الانفتاح الاقتصادي.

2. إستراتيجية التوغّل التركي في آسيا الوسطى

تعدّ تركيا طرفاً مؤثراً في صراع التنافس على بسط النفوذ بآسيا الوسطى، وعلى الرغم من عدم وجود ارتباط جغرافي بين تركيا ومنطقة آسيا الوسطى، فإنّ هذا لم يمنع تركيا من استغلال أدواتها الأيديولوجية والثقافية والاقتصادية للتوغّل داخل المنطقة. ولتنفيذ أجندتها، بدأت تركيا في نسج علاقاتها مع دول المنطقة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال دول آسيا الوسطى الخمس في بداية التسعينات، إذ سارعت أنقرة إلى الاعتراف بها دولياً؛ الأمر الذي هدفت تركيا من خلاله للتحرّك الاستباقي في صراع النفوذ على المنطقة.

ومن هنا، اعتمدت الإستراتيجية التركية تجاه دول آسيا الوسطى على عدّة أدوات؛ الأولى تمثّلت في تقديم أنقرة نفسها كوطن أم لشعوب المنطقة، خصوصاً منطقة آسيا الوسطى، التي تعدّ قوى إسلامية ذات ثقل سياسي واقتصادي في القارة الآسيوية، واعتمدت تركيا على صورتها المزعومة لدى جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة، بكونها نموذجاً للدولة العلمانية المنفتحة ثقافياً، وهو ما تسعى أنظمة الحكم في الجمهوريات الإسلامية إلى محاكاته منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي¹⁴.

بينما تأتي الأداة الثانية لتركيا عبر الأداة الثقافية، التي استخدمت فيها أنقرة القواسم اللغوية المشتركة بينها وبين شعوب وسط آسيا، إذ لعبت أنقرة بورقة اللغة في مجلس الدول الناطقة بالتركية، الذي يضم أربع دول من آسيا الوسطى؛ قرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان-كمراقب- وعلى الرغم من كون هذا المجلس يواجه معارضة كبيرة داخل دول آسيا الوسطى المعترّزة بثبوتها الثقافية الخاصة البعيدة عن الهوية التركية، لكن تركيا لا تزال تهدف لاستغلال هذا المجلس لخدمة مصالحها الاقتصادية والتجارية مع دول تلك المنطقة. ومن هنا، استند النهج التركي إلى القوة الناعمة؛ للسيطرة على شعوب تلك المنطقة، من خلال الجانب الثقافي، واستغلت تركيا

مدخل الدين الذي شاركت لنشره المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ لترسيخ نفوذها في آسيا الوسطى.

كان هذا من خلال عدد من الكيانات التركية، على رأسها مديرية الشؤون الدينية التركية، التي توسّع دورها خارجياً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتشمل العلاقة بين تركيا ودول القوقاز الإسلامية، وأصبحت الوسيلة الأساسية للنفوذ التركي في تلك المنطقة، بجانب وكالة التعاون والتنسيق التركية، وهي مؤسسة حكومية تعمل على تحسين صورة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الخارج، خصوصاً بين الدول الإسلامية النامية، عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية والمشروعات التنموية التي تمّولها للتأثير على الجمهوريات الخمس.

وفضلاً عن دور مديرية الشؤون الدينية التركية ووكالة التعاون والتنسيق التركية في استقطاب الشعوب المسلمة بدول آسيا الوسطى لجعل انتمائهم الأكبر لأنقرة، من خلال تجنيد رجال الدين المحليين والوطنيين في الدول الخمس، أسست الحكومة التركية المجلس الإسلامي بأوراسيا عام 1994م، كانت مهمته الأساسية تنظيم العلاقة بين الإسلام والدولة في تلك البلدان. وعلى الرغم من طموح تركيا لفرض رؤيتها الخاصة بالإسلام وبسط نفوذها الثقافي داخل دول تلك المنطقة من خلال المجلس الإسلامي، لكن نشاط المجلس خيب آمال تركيا، بعد تراجع دوره وتوقف اجتماعاته منذ عام 2012م.

وبجانب دور المؤسسات الرسمية في نشر الأجندة التركية بمنطقة وسط آسيا، تمثلت الجهود غير الحكومية التركية في حركتين، هما: حركة «النورسية» بزعامة سعيد النورسي، إذ نشط دورها في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى باستثناء أوزبكستان، التي لم تسمح لها بامتداد نفوذها للبلاد، فضلاً عن حركة «حزمت» التي أسسها فتح الله جولن -الذي انشق عن حركة سعيد النورسي- وهي الأكثر نشاطاً ونجاحاً بين المنظمات الدينية التركية في آسيا الوسطى؛ لكونها ركزت جهودها على تقديم فرص تعليمية وأنشطة خيرية على نطاق واسع لأبناء دول وسط آسيا، كما أسست عدداً كبيراً من المدارس الدينية، خاصة في مدن قيرغيزستان وكازاخستان الفقيرة. وهو الأمر الذي حاولت دول آسيا الوسطى التصدي له والوقوف بقوة ضد القوة الناعمة لتركيا، المتمثلة في النشاط الثقافي الديني، إذ قامت معظم دول الجمهوريات الخمس بتضييق المساحة المتاحة لأنشطة مديرية الشؤون الدينية والمنظمات «الجولنية» في المنطقة. ونتيجةً لهذا، لم يستمر النشاط الديني المدعوم من تركيا في ممارسة نفوذ كبير، إلا في قيرغيزستان، التي تعدّ من أضعف الحكومات المركزية في المنطقة؛ وبالتالي الأكثر استعداداً لقبول التأثير الخارجي التركي¹⁵.

بينما تركز الأداة الأخيرة لتركيا على تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة، إذ إنَّ مِبتغى التكامل الاقتصادي التركي يتمثل في احتكار الفرص الاستثمارية بآسيا الوسطى، ومشاريع البنية التحتية، وزيادة معدلات التبادل التجاري مع دول الإقليم، ولا سيَّما أنَّ الأسواق في وسط آسيا من الجهات الأساسية المستهلكة للبضائع التركية؛ لذا تتزايد أهمية آسيا الوسطى لتركيا في كون السيطرة على ممرات وسط آسيا تتيح السيطرة على الممرات البرية والجوية، التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين؛ وبالتالي السيطرة على الأسواق الإقليمية¹⁶.

بيد أنَّ كل تلك الأدوات لم تمنع الصعوبة التي لاقتها أنقرة مؤخراً بتوسيع نفوذها في آسيا الوسطى لأكثر من عامل؛ الأول هو أنَّ حكام آسيا الوسطى لم يكونوا متحمسين للنموذج التركي بزعمه تحقيق الديمقراطية وخلقه اقتصاد سوق عالمي، والثاني يتعلق بقوة النفوذ الروسي في المنطقة، الذي أثبت أنه أقوى وأكثر ديمومةً من النفوذ التركي، إذ تأثرت دول آسيا الوسطى بقوة بالهوية الثقافية الروسية بسبب الروابط التاريخية، بينما السبب الثالث يرتبط بالعائق الاقتصادي وانشغال أنقرة بالأزمة الاقتصادية التي تزداد حدتها. كل هذه العوامل، قللت من قدرة تركيا على إحراز التفوق السياسي والاقتصادي المنشود في آسيا الوسطى¹⁷.

ثالثاً: قضايا الصراع والخلاف بين تركيا وإيران

تأسست العلاقات التركية-الإيرانية تاريخياً على المنافسة الإقليمية بين البلدين، منذ قيام الدولة العثمانية، ثم استمرَّ هذا الخلاف بعد إعلان الجمهورية التركية وتعزيز نفوذ أنقرة الخارجي. لكن سرعان ما هدأت شدة النزاع بعد الثورة الإيرانية وانشغال طهران بتحسين وضعها الداخلي لتصدير ثورتها (الإسلامية) في جوارها الإقليمي؛ الأمر الذي أشعل الصراع مرةً أخرى على مناطق النفوذ بين تركيا وإيران، واستمرت العلاقة بين طهران وأنقرة تتراوح بين التحالف والصراع؛ نتيجة للقضايا الشائكة بين البلدين في المنطقة.

لكن على الرغم من الخلافات الأخيرة بين تركيا وإيران على خلفية النزاع في سوريا، نجحت الدولتان إلى حد كبير في التخفيف من حدة الصراع بينهما، من خلال الحوار المتعدد الأطراف، ومنصات إدارة النزاع. ففي الأعوام القليلة الماضية، ظهرت شواهد الهدنة بين البلدين منذ معارضة إيران بشدة محاولة الانقلاب العسكري في تركيا عام 2016م، وبدورها انتقدت تركيا الاحتجاجات في إيران عام 2018م¹⁸، وتغيَّر الموقف التركي تجاه البرنامج النووي الإيراني، وفقاً للتطورات التركية الإقليمية الجديدة. ولعل ما يُثير التساؤل؛ هل انتهت الخلافات بالفعل بين الطرفين، أم أنَّ الفترة المقبلة ستشهد تصعيداً في ساحات جديدة للصراع على النفوذ، خاصة بمنطقة آسيا الوسطى

في ظل المتغيّرات الإقليمية هناك، وعلى رأسها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة حركة طالبان على البلاد، بما أفضى إلى تغيّر موازين القوى في منطقة وسط آسيا؛ فالدور التركي الجديد في أفغانستان سيضع أنقرة في صراع السيطرة والنفوذ مع إيران، التي لن تقف مكتوفة الأيدي في أفغانستان، والفراغ الذي تركته الولايات المتحدة يشكل فرصة لإيران لتثبيت نفوذها في المنطقة، كما أنّ المصلحة الإيرانية في منطقة وسط آسيا هي استبدال الوجود الأمريكي المقلق بموطئ قدم لها هناك، في حين تعمل تركيا على زيادة نفوذها بسرعة في بلدان المنطقة، حتى في طاجيكستان، التي تربطها قواسم مشتركة عديدة مع إيران؛ الأمر الذي يُوجب تحليل قضايا التحالف والصراع بين البلدين، ومن ثمّ، الخروج باستشرافٍ حول مستقبل العلاقة بين تركيا وإيران في آسيا الوسطى.

1. قضايا التحالف بين تركيا وإيران

أسهمت محدداتٌ عدّة في تعزيز التقارب بين البلدين، أولها يرتبط بالمواقف السياسية المشتركة بين إيران وتركيا، التي تتجلّى في المواقف من الدور الأمريكي في المنطقة، والمنافسة الإقليمية مع دول الخليج، والموقف من القضية الفلسطينية، يُضاف إليها قضايا إقليمية وجيوسياسية تجمع البلدين، كشعورهما بالخطر المتنامي لحزب العمال الكردستاني وحلفائه في المنطقة، ومعارضتهما الطموحات الانفصالية الكردية التي تهدد وحدة أراضيها، وسبق أن تعاونت طهران وأنقرة سياسياً وميدانياً للحيلولة دون انفصال كردستان العراق، بعد أن أجرت حكومة الإقليم استفتاءً يؤيد ذلك¹⁹.

المختلف في علاقة إيران بتركيا، هو تعامل البلدين وقت الأزمات الكبرى التي تعصف بهما، والذي يمثل الشاهد الثاني في علاقة التحالف بين أنقرة وطهران. فتاريخياً، كانت تركيا بمثابة قناة دعم اقتصادية لإيران أوقات الأزمات، إذ بادرت تركيا بتقديم المساعدة لإيران لتأمين احتياجاتها الاقتصادية لثمانية أعوام أثناء الحرب مع العراق، وكذلك عندما واجهت إيران صعوبات في الخليج العربي بسبب الخلل في حركة الملاحة البحرية. وفي عام 2012م، أدّت تركيا دوراً حيوياً في مساعدة إيران على التهرب من العقوبات، من خلال خطة كبرى اشتملت على تسديد ثمن النفط والغاز الطبيعي المستورد من إيران بواسطة الذهب، لكن سرعان ما منعتها الولايات المتحدة من القيام بمساعدة إيران عبر الائتلاف على العقوبات الاقتصادية²⁰.

وفي ذات السياق، تتجلّى المصالح التركية والإيرانية في مجالات الطاقة والتجارة كعامل أخير مؤثر حول تعزيز العلاقات بين البلدين، إذ تعتمد تركيا على النفط والغاز الإيراني، في الوقت الذي تشكل الواردات الإيرانية من البضائع التركية عصباً مهماً في السوق الإيراني، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا أكثر من 6 مليارات دولار في

2021م، ويطمح البلدان لزيادة حجم هذا التبادل؛ لهذا وقَّعت تركيا وإيران 6 مذكرات تفاهم في أبريل 2021م؛ بهدف زيادة حجم التجارة بين البلدين إلى 30 مليار دولار. ومن هنا، يتضح أنّ تركيا تستغلّ إيران بتوسيع نفوذها في آسيا الوسطى كطريق عبور إلى أسواق آسيا الوسطى، أما إيران، فتركيا هي المستوردة الكبرى للغاز الطبيعي الإيراني، ومستوردة أساسية للنفط الخام الإيراني، وتشكل بوابة اقتصادية للوصول في المستقبل إلى أسواق الطاقة النفطية وغير النفطية في أوروبا. وعلى الرغم من أن تركيا المستفيدة الأولى من تطوُّر العلاقات الاقتصادية مع إيران، لكن الأخيرة ستسعى جاهدةً لمنع تدهور هذه العلاقات، حتى لو كان ذلك يصبُّ إلى حد كبير في مصلحة تركيا. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ تركيا وإيران تمكّنتا إلى حد كبير من فصل علاقاتهما الاقتصادية عن خصوماتهما الإقليمية خلال السنوات الماضية، بل أسهم التعاون الاقتصادي بصورة غير مباشرة، في الانضباط الجيوسياسي؛ بهدف حماية مصالحهما الاقتصادية المشتركة من التنافس على النفوذ في المنطقة²¹.

2. قضايا الخلاف بين تركيا وإيران

في مقابل الرؤى المشتركة بين البلدين إزاء المتغيّرات الإقليمية، لم يمنع ذلك وجود قضايا جوهرية خلافية بين أنقرة وطهران، يرتبط أولها بخريطة الحلفاء الإستراتيجيين لكلا الدولتين، حيث تظلّ تركيا حليفًا مهمًّا للولايات المتحدة الأمريكية؛ العدو التاريخي لإيران. وعلى الرغم من أنّ أنقرة تحدّثت مؤخرًا للولايات المتحدة في العديد من القضايا، بما في ذلك شراء أنظمة دفاع جوي من روسيا، وتنفيذ عمليات ميدانية في سوريا وليبيا، فإنها لا تزال تسير في فلك الإدارة الأمريكية، ولا تزال الأخيرة تؤثر على سياسة تركيا الخارجية، تحديدًا في التعامل مع إيران. ويُعدّ شاهدًا على ذلك تراجع تركيا عن شراء النفط الإيراني بعد أبريل 2019م، عندما ألغت الولايات المتحدة الإعفاء الممنوح لتركيا لشرائه؛ ما يوضّح أنّ التعاون التركي مع إيران يتوقّف عند الحد الذي تسمح به الولايات المتحدة، بينما إيران لديها تحالف مهم مع روسيا، وهذه الأخيرة علاقاتها مع تركيا متأرجحة؛ لذا يمثل الحلفاء التقليديون لإيران وتركيا عائقًا أمام تعزيز العلاقة بين البلدين، وشكلًا آخر من صراع القطبين الأساسيين في العالم، وانتقال هذا الصراع إلى بقعة جديدة تتمثّل في آسيا الوسطى، باستخدام وكلاء جدد متمثّلين في إيران وتركيا²². بجانب هذا، جاء التنافس التركي-الإيراني على أذربيجان مؤشّرًا آخر على تصعيد الخلاف بين أنقرة وطهران؛ فعلى الرغم من كون أذربيجان ليست ضمن جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، لكن العلاقات المتشابكة التي تجمع إيران وتركيا في أذربيجان أثرت بشكل مباشر على علاقاتهما في آسيا الوسطى، وبرزت التناقضات في المقاربتين تجاه الوضع في أذربيجان، التي تتجادبها إيران مذهبياً، وتستقطبها تركيا قومياً.

ففي الوقت الذي دعمت فيه تركيا أذربيجان وزوّدتها بالأسلحة، التي كانت عاملاً حاسماً في انتصارها بالحرب ضد أرمينيا في سبتمبر 2020م، دعمت إيران أرمينيا المسيحية في خلافها مع أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية حول إقليم ناغورني قره باغ، على الرغم من أنّ التقارب الديني والثقافي بين البلدين كان من المتوقع أن يؤدي إلى وقوف إيران مع أذربيجان، خصوصاً في ظل التداخل الإثني في المنطقة المتاخمة للحدود مع أذربيجان، غير أنّ الاعتبارات الإستراتيجية دفعت إيران إلى دعم أرمينيا؛ كي تبقى أذربيجان ضعيفة؛ وبالتالي لا تكون في وضع يسمح لها بإثارة التوتر بين السكان الأذريين في إيران.

ومن هنا، يتضح أنّ دعم إيران لأرمينيا على حساب أذربيجان أدى إلى تدهور العلاقات بين أنقرة وطهران؛ ففي الوقت الذي تعززت تركيا علاقتها بأذربيجان تعاني العلاقات الإيرانية-الأذربيجانية من صراع ملحوظ لعدة عوامل، يُعدّ في مقدمتها رؤية إيران أنّ النظام العلماني الأذربيجاني موالٍ للغرب وغير إسلامي. في المقابل، تتهم أذربيجان إيران بدعم الإسلاميين الأذريين، الذين يسعون للإطاحة بنظام الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، وهو ما اعترفت به إيران في تصريحاتها الرسمية منذ سنوات²³.

ويُعدّ شاهداً آخر على توتر العلاقات بين إيران وأذربيجان، اقتراح الأخيرة في أحد بنود اتفاقية الهدنة بينها وبين أرمينيا، السماح لأذربيجان بإنشاء ممر عبور عبر جنوب أرمينيا؛ الأمر الذي سيضرّ بالمصالح الاقتصادية لإيران، لكونه سينيهي التعامل التجاري المباشر بين إيران وأرمينيا. وبالتالي، فإنّ الممر الجديد الواقع على مشروع الحزام والطريق، قد يقلل من نفوذ إيران في أذربيجان لصالح تركيا، التي ستستغل هذا الممر لإنشاء طريق مباشر إلى آسيا الوسطى؛ ما يفتح المجال لتشكيل قناة بديلة لتجارة الطاقة والسلع الأخرى مع أوروبا تتجاوز الممر التقليدي الذي تسيطر عليه روسيا وإيران، وهذا سيعطي تركيا فرصة تاريخية، من خلال ربطها بدول آسيا الوسطى عبر أذربيجان؛ ما يقوّض في المقابل أهمية إيران لدول المنطقة.

ومن ثمّ، لم يتوقّف طموح تركيا من دعمها لأذربيجان عند الممر الجديد، بل أدركت أنقرة أنّ الصراع في إقليم قره باغ يوفر لها فرصة لتعزيز ثقلها الدبلوماسي والعسكري والتكنولوجي، وتوسيع دورها في المنطقة؛ لذا حاولت تركيا استغلال هذا الانتصار النسبي، بتعاونها مع أذربيجان في مجال الطاقة والاتفاقيات الخاصة بنقل الغاز الأذربيجاني إلى السوق الأوروبية عبر الأراضي التركية؛ كي تستميل دول آسيا الوسطى وتحثّها على التجاوب السياسي والاقتصادي لمبادراتها. ومن هنا، يتضح أنّ تركيا استخدمت أذربيجان كورقة في صراعها مع إيران؛ لأنها ترى أنّ طهران وموسكو تقفان سداً منيعاً في وجه المشاريع التركية بالمنطقة، فتحاول الضغط عليهما من خلال ساحة جديدة²⁴.

لكن الأهم من القضايا الخلافية السابقة، هو سياسات تركيا تجاه آسيا الوسطى، إذ يبقى العامل الحاسم للتوغّل في تلك المنطقة متمثلاً بالمقام الأول في نجاح سياسات الطاقة المتّخذة مع بلدان المنطقة، خاصةً الدولتين الثريتين من حيث الموارد الأحفورية -كازاخستان وتركمانستان- هذا بجانب أهمية السيطرة على الخطوط والممرات الحيوية لنقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، ومن ثمّ يدور الصراع الحالي بين تركيا وإيران حول السيطرة على خطوط نقل الطاقة وسط آسيا. وعلى الرغم من أنّ هناك خمسة طرق رئيسة ناقلة للطاقة من المنطقة إلى خارجها تعتمد معظمها على إيران، فإنّ الولايات المتحدة تدعم الجهود التركية في مجال الطاقة للوصول إلى الإقليم وجنوب القوقاز، نكايّة في روسيا والصين، وطمعاً في تقليص الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي؛ ما يمهد الطريق للتوغّل التركي بالمنطقة²⁵.

رابعاً: الفرص والتحديات واتجاهات العلاقة بين إيران وتركيا في آسيا الوسطى

يضعنا المشهد الحالي أمام عدد من المسارات المحتملة للعلاقة بين إيران وتركيا في آسيا الوسطى، إذ يتمثل التحدي الأكبر أمام البلدين في تعزيز علاقاتهما مع دول وسط آسيا، واستقطاب أكبر عدد من الحلفاء من الجمهوريات الخمس؛ لزيادة نفوذهما هناك، ولتحقيق هدف التوغّل في المنطقة، ليس أمام تركيا وإيران إلا انتهاج أحد المسارات الثلاثة المتمثلة فيما يلي:

1. انتهاج التنافس كمدخل لبسط النفوذ

يغذي ذلك التنافس عدد من العوامل، أبرزها: أنّ روابط جمهوريات آسيا الوسطى الثقافية والتاريخية مع تركيا أقوى بكثير من علاقة إيران الثقافية مع تلك البلدان. ويأتي التفوّق التركي الداخلي بالتزامن مع التفوّق الخارجي؛ بسبب دعم الولايات المتحدة للدور التركي في وسط آسيا، ولا سيّما بعد الانسحاب الأمريكي الأخير من أفغانستان، الذي يتطلب بديلاً موثوقاً به في المنطقة، هذا بجانب تدهور الأوضاع الاقتصادية ل طهران بسبب العقوبات الأمريكية؛ الأمر الذي سيُجبر إيران على التوسّع الاقتصادي في آسيا الوسطى، فهي لا تمتلك رفاهية الخسارة في تلك المنطقة، لذا سيخلق هذا حالة من العداء بين إيران وتركيا في آسيا الوسطى²⁶.

2. تعاون محتمل

من المتوقع أن يكون التعاون أحد خيارات إيران وتركيا في آسيا الوسطى، ويعود ذلك إلى عدة متغيّرات، أهمها: وصول قيادة إيرانية جديدة برئاسة إبراهيم رئيسي، وسياسة أمريكية جديدة بإدارة جو بايدن، مروراً بالتطوّرات الجيوسياسية في جنوب القوقاز، وانطلاق مباحثات فيينا بخصوص البرنامج النووي الإيراني، بالإضافة إلى ما يبدو أنه

إعادة تقييم تركيا لعلاقتها الإقليمية، يُعدّ شاهداً على ذلك تحسُّن علاقاتها مع الإمارات ومصر وإسرائيل في الشهور القليلة الماضية، الأمر الذي قد يُنبئ بعلاقة أكثر انفتاحاً مع إيران.

ومن أبرز دعائم هذا التعاون المحتمل، التصريحات الأخيرة المتبادلة بين البلدين، إذ أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو في العاصمة طهران منتصف نوفمبر 2021م، أن إيران وتركيا اتفقتا على إعداد خارطة طريق لتأسيس تعاون بعيد المدى، سيشمل مناقشة التطورات في أفغانستان، وكيفية تحقيق الاستقرار والأمن في آسيا الوسطى من خلال إعلاء سياسة الحوار بين البلدين، لكن هذه التصريحات تثير عدداً من الأسئلة حول مستقبل العلاقات التركية-الإيرانية، وكيفية تخطي كل تلك القضايا المتنازع عليها بين البلدين، ومدى إمكانية تحقق هذا التعاون المنشود.²⁷

3. تحالف إستراتيجي

منذ وصول إبراهيم رئيسي إلى سدة الحكم في أغسطس 2021م، أدرك ضرورة بناء سياسة خارجية معتدلة، وتعزيز الأدوات الدبلوماسية؛ لمواجهة جملة من التحديات التي تعاني منها طهران في الآونة الأخيرة. لذا يسعى رئيسي لوضع رؤية خارجية متماسكة لحل التوترات الإقليمية مع دول الجوار، وهذا سيُوجب على طهران العمل على تطوير التعاون مع المنافسين الإقليميين، وعلى رأسهم تركيا. وانطلاقاً من هذه السياسة الخارجية الجديدة لمعالجة الخلافات الخارجية وإعلاء مصالح طهران القومية على الصراع التاريخي مع تركيا، ستحاول إيران التكيّف مع طبيعة التحوّلات في منطقة آسيا الوسطى، وتقبّل الدور التركي هناك.

ويعرّز هذا التوجّه المصالح الاقتصادية، التي ستجنيها إيران من علاقاتها الإستراتيجية مع دول المنطقة في حالة تهدئة المنافسة والتنسيق مع تركيا؛ فمنطقة آسيا الوسطى التي تقع بين إيران وروسيا والصين، تخلق عمقاً إستراتيجياً لطهران، وهو الأمر الذي توليه إيران أهمية قصوى في الآونة الأخيرة؛ بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد بشكل غير مسبق.²⁸

ومن ثمّ، يتضح مما سبق أنّ عناصر التعاون والتنافس متشابكة بشكل وثيق في العلاقة التركية-الإيرانية في آسيا الوسطى، وقد يرى الجانبان أهمية إدارة تلك العلاقة المعقدة؛ لمنع أي تصعيد محتمل ينتج عنه تغيير في التوازن بين هاتين القوتين في آسيا الوسطى، وهو ما يمكن أن يعرّز عدم الاستقرار في القارة الآسيوية بالكامل، هذا بجانب أنّ آسيا الوسطى ليست منطقة ذات أهمية سياسية كبيرة بالنسبة لإيران، تحديداً مع المقارنة بمصالحها الاقتصادية مع الجمهوريات الخمس. فضلاً عن هذا، فإنّ النفوذ الروسي في

تلك المنطقة يفوق النفوذ الإيراني-التركي، إذ تظل روسيا القوة الأكثر تأثيراً في وسط آسيا، على الرغم من محاولات تركيا وإيران إيجاد موطئ قدم لهما هناك، وهذا قد يقود هذين البلدين إلى التعاون في آسيا الوسطى.

خلاصة

مما سبق، يمكن القول إنَّ الجاذب للاهتمام في علاقة إيران بتركيا هو تفاوت العلاقات بين حدة الصراع وقوة التحالف؛ ما يجعلنا أمام حالة من الغموض تكتنف تلك العلاقات المتبادلة بين البلدين، وتستدعي التساؤل حول العوامل المؤثرة على المنافسة الإقليمية بين البلدين في آسيا الوسطى، التي تتعلق بالأساس بحدود القوة الخارجية ومدى تأثير الهوية في تشكيل السياسة الخارجية لكلا البلدين تجاه مستجدات المنطقة والمنافسة الاقتصادية؛ ومن ثمَّ، فإن كانت إيران تحاول من وراء تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى تعزيز نفوذها الإقليمي، والخروج من العزلة، والهروب من العقوبات الدولية المفروضة عليها، فإنَّ تركيا في المقابل، تحاول أن تخترق تلك المنطقة؛ لتعويض فشلها في مناطق الصراع الأخرى كسوريا وليبيا، ضمن إستراتيجية استهدفت إحياء وجودها وعلاقاتها مع محيطها الثقافي، إذ لم يكن التنافس بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ في آسيا الوسطى لضمان التوسُّع والتأثير السياسي وحسب، لكن كذلك من أجل المصالح الاقتصادية، وبناء عمق إستراتيجي يخدم أهداف الدولتين؛ ما قد يستدعي من تركيا وإيران تغليب مصالحهما القومية على الصراع التاريخي بين البلدين.

المراجع والمصادر

- (1) عبد الله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010م، (عمّان: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011م) تاريخ الاطلاع: 20 فبراير 2022م، <https://bit.ly/37veV1D>
- (2) محمد الأمين مقرابي، الصعود التركي في آسيا الوسطى الواقع والأمال، مجلة البيان الإسلامية، (28 ديسمبر 2016م)، تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2022م، <https://cutt.us/A6ISq>
- (3) فراس عباس هاشم، «منطلقات التحرك الإيراني تجاه آسيا الوسطى بعد الانسحاب الأمريكي: مقارنة جيوبوليتيكية»، مجلة مدارات إيرانية، (المجلد:4، العدد:13، 2021م)، ص23، تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2022م، <https://cutt.ly/MDOy9KM>
- (4) عمار جفال، «التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى والتوقاز»، مجلة دراسات إستراتيجية، (العدد 106، 2005م)، ص42.
- (5) F. Stephen Larrabee, Alireza Nader, "Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East", RAND Corporation, (2013), Accessed 18 February 2022. <https://cutt.us/xuNBJ>
- (6) Mher Sahakyan, "The New Great Power Competition in Central Asia: Opportunities and Challenges for the Gulf", Anwar Gargash Diplomatic Academy 11, May 2021, Accessed 18 February 2022, <https://cutt.us/MoWYK>
- (7) سبستيان بايروس، ترجمة: محمود محمد الحرثاني، هل يتنامى دور إيران في آسيا الوسطى؟: حسابات الريح والخسارة، مركز الجزيرة للدراسات، (31 ديسمبر 2014م)، تاريخ الاطلاع: 21 فبراير 2022م، <https://cutt.us/Qknp9>
- (8) هدى الحسيني، التمدد الإيراني وصل إلى جمهوريات آسيا الوسطى، موقع العربية، (21 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 21 فبراير 2022م، <https://cutt.us/FPSjW>
- (9) باسل الحاج جاسم، آسيا الوسطى في ميزان التوتر بين واشنطن وطهران، موقع إنديبندنت العربية، (09 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2022م، <https://cutt.ly/gDEguu5>
- (10) محمد شاكر، العلاقات الإيرانية الطاجيكية: إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية، مجلة الدراسات الإيرانية (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد 5، ديسمبر 2017م)، ص112.
- (11) سليمان الوادعي، تركيا وإيران في آسيا الوسطى: ما تحت الرماد أسخن من الشعلة، موقع إنديبندنت العربية، (20 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022م، <https://cutt.us/dptdF>
- (12) Omid Rahimi, "Iran's New Pivot to Central Asia", Eurasia Daily Monitor, 14 April 2021, Accessed 22 February 2022, <https://cutt.us/S09Jt>
- (13) Omid Rahimi, ibid.
- (14) Thomas Wheeler, "Turkey's role and interests in Central Asia", Saferworld, (2013), p.6, Accessed 22 February 2022, <https://cutt.ly/vDOoafRf>
- (15) شروق عبدالغفار، «نفوذ الدين لتتركيا في آسيا الوسطى والتوقاز، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أغسطس 2014م)، تاريخ الاطلاع: 27 فبراير 2022م، <https://cutt.us/zw5gE>
- (16) Azimzhan Khitakhunov, "Trade between Turkey and Central Asia", Eurasian Research Institute, 20 September 2021, Accessed 28 February 2022, <https://cutt.us/FOnyw>
- (17) Assel Tutumlu, "Turkey-Central Asia Relations: A Strategic Overview", Near East Institute, (2020) Accessed 28 February 2022 <https://cutt.ly/4DOUsGs>
- (18) صخر محمد، تاريخ العلاقات التركية-الإيرانية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، (07 سبتمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022م، <https://cutt.us/fliQR>
- (19) سليمان الوادعي، «تركيا وإيران في آسيا الوسطى»، مرجع سابق.
- (20) تامر بدوي، الانعطاف الاقتصادية في العلاقات التركية-الإيرانية، مؤسسة كارنيجي، (20 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2022م، <https://cutt.us/rcBQ4>
- (21) عبدالله عقرباوي، العلاقات بين تركيا وإيران: ما هي مساحات الاتفاق والصراع بينهما؟، مركز الجزيرة للدراسات، (06 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://cutt.us/zAG1q>
- (22) حيدر الخفاجي، العلاقات الإيرانية-التركية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (07 سبتمبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://cutt.us/0E9Y6>
- (23) هدى رزق، النفوذ التركي في آسيا الوسطى والتوقاز يصطدم بإيران وروسيا، الميدان نت، (06 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2022م، <https://cutt.us/CWNdx>
- (24) Emil Avdalani, "Turkey's Return to Central Asia", RUSI Registered Charity, (April 2021), Accessed 3 March 2022, <https://cutt.us/NO7p3>
- (25) Omid Rahimi, Ali Heydari, "How Iran and Turkey Compete in Central Asian Trade", The Diplomat, 25 February 2020, Accessed 3 March 2022 <https://cutt.us/3ejRb>
- (26) هدى رزق، النفوذ التركي في آسيا الوسطى والتوقاز يصطدم بإيران وروسيا، مرجع سابق.
- (27) عبدالله عقرباوي، العلاقات بين تركيا وإيران: ما هي مساحات الاتفاق والصراع بينهما؟، 2022م، مرجع سابق.
- (28) أحوال تركية، تركيا وإيران: صداقة مزروجة بالعداوة، (18 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 مارس 2022م، <https://cutt.us/PFI34>